النهار ٢٩-٠٣-٢٠٢١

هل حان الوقت لوضع أصول الدولة وممتلكاتها في صندوق استثماري؟

سلوى بعلبكي

من بين الطروح الاقتصادية التي تبناها الوزير السابق #جبران باسيل، والتي قد تساعد برأيه على #استرجاع الودائع "انشاء #شركة سيادية تتملك مؤسسات وشركات وعقارات مملوكة من #الدولة اللبنانية، وجميع الأصول التي يمكن استثمارها لمساعدة المودعين لاسترجاع ودائعهم".

باسيل اقترح حصول المودعين على أسهم في شركة تؤسسها الدولة "يساهم فيها مستثمرون ومنتشرون لبنانيون، تملك وتدير موقتا أصول الدولة بشكل مربح، وتؤمن من جهة الخدمة السوية والعادلة لكل المواطنين، وفي الوقت عينه تعيد من خلال الأرباح المحققة، أموال المودعين تدريجا".

بهذا الطرح تبنّى باسيل بشكل غير مباشر طروح جمعية المصارف التي طالبت قبل سنة تقريبا بما يشبه هذا الحل وشُنت عليها في حينه الحملات القاسية، واتهمها البعض بأنها تسعى الى وضع يدها على أملاك الدولة ومرافقها المنتجة. كما أطاح بطرحه هذا التوجه العام نحو البدء بتطبيق مشاريع الخصخصة للمؤسسات المملوكة والمدارة من الدولة، لإخراجها اولا من البيروقراطية الرسمية وفشلها، وثانيا إبعاد قبضة أهل السلطة عن مراكز القرار فيها، ووقف محاصصاتهم الفجة، واستغلالهم العلني لمواردها، وحشو ازلامهم في دوائرها، كما لتعزيز قدراتها الخدماتية وعائداتها.

على اهمية طرح تجميع المرافق الاقتصادية التي تملكها الدولة في شركة واحدة وبيع جزء من أسهمها لمستثمرين خارجيين، لمدّها بالسيولة اللازمة وتعزيز إنطلاقتها، ينبغي السؤال: هل يلغي هذا قدرة السلطة الحاكمة حاليا، أو مستقبلا، على زرع أتباعها وأزلامها فيها، وتسمية وتعيين رئيس واعضاء مجلس ادارتها ومديريها، وتقاسم النفوذ المذهبي والطائفي والمناطقي فيها على الطريقة اللبنانية؟ ومن يضمن أن لامركزية المحاصصة المعتمدة حاليا في معظم المرافق المنوي ضمها الى المؤسسة العتيدة، ألّا تمارس مجددا بالذهنية والزبائنية ذاتها، لكن في مكان واحد حصراً؟

يرى الامين العام السابق للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك ان ما يطرحه الوزير باسيل "يتضمن بعض الشوائب، وتاليا من الصعب تطبيقه. واللافت أنه تفادى الحديث عن الخصخصة، وكأن مداخيل الاصول تكفي للتعويض على المودعين، وهذا غير صحيح". ويؤكد أن "إمكان تحقيق هذا الطرح صعب، خصوصا ان غالبية المودعين هم من كبار المستثمرين بما سيؤدي الى نقمة شعبية على اعتبار ان مقدرات الدولة واموالها ستذهب الى هؤلاء. في حين انه وفق الخطة التي أعددتها مع جيرار شارفيه ستذهب مداخيل هذا الصندوق الى مصرف لبنان".

الخطة التي أعدها حايك اقترحت وضع اصول الدولة في صندوق ائتماني لمدة ١٠ سنوات، وعند الوقت المناسب تُطرح للخصخصة، إذ يجب على الحكومة إصدار تشريع لإنشاء صندوق إئتماني ("الصندوق الإئتماني" أو Lebanon Asset Trust)، والذي سيحتوي على ٢٥ مليار دولار من أصول الدولة الرئيسية (باستثناء النفط والغاز والذهب) وهي: "اوجيرو" وشبكات الخليوي، طيران الشرق الاوسط والشركات التابعة لها، نشاطات التوليد والتوزيع لدى "مؤسسة كهرباء لبنان"، كازينو لبنان، ريجي التبغ والتنباك، واصول عقارية.

تكرار لخطة دياب؟

يكرر طرح باسيل ما ورد في خطة حكومة حسان دياب من ناحية إنشاء الدولة لشركة إدارة الأصول العامة (PAMC) تستحوذ على الشركات الرئيسية المملوكة من الدولة (مثل الاتصالات) والأصول العقارية لمدة من الزمن. ولكن قدرة هذه الشركة على إدارة الأصول بشكل أفضل مما هي عليه اليوم غير مضمونة بأي حال من الأحوال، بحسب ما يقول رئيس المعهد اللبناني لدراسات السوق الدكتور باتريك مارديني لـ"النهار"، إذ ورد حرفيا في خطة حكومة دياب: "ستدار في اتساق كامل مع الاستراتيجية العامة الموضوعة من قِبل السلطات"، ما يعني الاستمرار في الاستراتيجيات عينها التي فشلت في الإدارة في الماضي. ويتوقع مارديني استفحال المحاصصة والطائفية والزبائنية وسوء الإدارة في هذه الشركة المستحدثة لأنها ستمتثل لرغبات السلطة السياسية من جهة، وستعفى من الخضوع لضوابط الأجهزة الرقابية (مثل إدارة المناقصات والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة) من جهة أخرى، بحجة أنها ليست مؤسسة عامة. ومع استمرار سوء إدارة هذه الأصول، لن تدر الشركة الأرباح المرجوة، كما لن تتمكن من إعادة أموال المودعين الذين قد يتكبدون في هذه الشركة خسائر أكبر من تلك التي تكبدوها في المصارف. ويسمح هذا الطرح فعليا بتخلص المصارف من التزاماتها تجاه المودعين من دون إعادة ودائعهم إليهم، لأنه يجردهم من حقوقهم في ودائعهم ويحولهم إلى مساهمين في شركة تدير أصولا فاشلة.

من هنا يقترح مارديني تحسين الأصول أولا عبر فتح القطاعات المملوكة من الدولة (مثل الاتصالات والكهرباء وغيرهما) أمام المنافسة، بحيث تستمر الدولة في إدارة الأصول العامة عبر "أوجيرو" و"كهرباء لبنان" وغيرهما، بينما يتم السماح لشركات خاصة أخرى بدخول السوق بحرية تامة من دون قيد أو شرط. ومع

دخول شركات إنترنت تنافس "أوجيرو" وشركات كهرباء تنافس "كهرباء لبنان"، تضطر "أوجيرو" و"كهرباء لبنان" وغيرهما من المؤسسات العامة إلى تحسين خدماتها وأسعارها لتتمكن من المنافسة. ومع إطلاق المنافسة وتحسن خدمات الاتصالات والكهرباء وبقية القطاعات المحتكرة (تبغ، طيران، كازينو، مرافئ، الخ.)، يعود النمو إلى البلاد؛ وحينها يمكن إخراج الدولة من هذه القطاعات واستخدام الموارد الناتجة من ذلك لإعادة أموال المودعين.

ويأتي طرح باسيل مشابها لخطط أخرى طرحها بعض الخبراء والاقتصاديين وآخرها لمؤسسة "جوستيسيا للإنماء وحقوق الانسان" برئاسة المحامي الدكتور بول مرقص. هذه الخطة هي استراتيجية اقتصادية متكاملة أعدّتها الخبيرة الاقتصادية دوريس برباري وعدد من الخبراء وتتضمن مشروعاً انقاذيا للبلاد من خلال إنشاء #صندوق وطني للإنقاذ CEDRE MADE IN LEBANON من الأموال المتأتية من الفساد ومن استثمار أصول الدولة المهملة. وتشتمل الخطة على بنود كثيرة منها على سبيل المثال: إدارة الدولة لقطاع المولدات الكهربائية بالشراكة مع القطاع الخاص وتنظيمه في شركات لامركزية في المناطق تمهيداً لتوحيده على غرار التجارب المقارنة الرائدة تاريخيا، إنشاء صندوق وطني للإنقاذ سيادي من الأموال المتأتية من الفساد ومن استثمار أصول الدولة اللبنانية حيث ان هذه الأصول تقدر بعشرات مليارات الدولارات، ومنها المشاعات المتروكة وغير المستثمرة وقطاع الكهرباء والمياه والهاتف من دون بيع هذه القطاعات، وبناء إدارة رشيدة واستثمارية لهذه الأصول. كما تتضمن انشاء لجنة تحقيق برلمانية للنظر في سبب عدم تطبيق القوانين واقتراح تعديلها عندما يلزم، وتشديد العقوبات بالنسبة الى هذه الجرائم في الآن عينه، والحد من المصاريف في الإدارات الحكومية والسفارات وتصدير الحشيشة لغايات طبيّة، واصدار "قانون دستوري" لضمان الأموال النقدية التي تودع في المصارف، واطلاق عدد من السجناء الذين انقضت فترة كبيرة من محكوميتهم أو من مدة توقيفهم وتشديد العقوبات في الآن عينه. كما تلحظ الخطة خفض وإعادة توزيع كلفة قطاع التعليم الرسمي (أكثر من مليار دولار تُنفق عليه، فكلفة تلميذ الثانوية تبلغ ٥٠٠٠ دولار وطالب الجامعة اللبنانية ١٠ آلاف دولار).

خطة "جوستيسيا" ركزت ايضا على استحداث "مجلس أعلى للنقد" تكون مهماته: تخفيف الدولرة وتخفيف آثار السياسة على الدولار، تحرير سعر الصرف عند الاستقرار والتدخل عند الاقتضاء، إدارة النفايات عبر تلزيمها الى القطاع الخاص بشروط ومعايير واضحة وبناء على عروض توفّق ما بين ربح الشركات الملتزمة والصالح العام، تنظيم اليد العاملة الاجنبية، تطوير مدينة للانتاج الإعلامي – Media Hub، إدارة محفظة الذهب بشكل مربح بعد الوصول الى حكم رشيد في لبنان، وتفعيل دور وزارة التخطيط.